والوحيد للشعب الفلسطيني، كما يتناقض مع مقرّرات مؤتمر القمة العربي السادس»؛ وان الدعوة الواردة فيه الى فك الارتباط على الجبهة الاردنية «انما تستهدف تجديد اقتسام وطننا بين حكم الاردن والعدو الصهيوني، ومنع الثورة الفلسطينية من تحقيق اهداف شعبنا في هذه المرحلة»، و«ان ادعاء النظام العميل في الاردن بتمثيل جزء من شعبنا يهدف الى تنفيذ مؤامرة التوطين الاستعمارية وحرمان شعبنا من مواصلة نضاله للعودة الى وطنه وتقرير مصيره»[٥٩].

تحرّكت قيادة المنظمة بسرعة، فأجرت اتصالات مع سوريا وليبيا، وتالياً مع مصر التي تراجعت عن موقفها. وفي ٢٠ ـ ٢١ أيلول (سبتمبر)، عقد، في القاهرة، اجتماع ثلاثي ضمّ وزيري خارجيتي مصر وسوريا ورئيس الدائرة السياسية في المنظمة، صدر عنه بيان مشترك تبنّى مواقف المنظمة حيال القضايا الرئيسة، وهو ما اعتبرته المنظمة وفصائلها ـ باستثناء الجبهة الشعبية التي أعلنت، بعد الاجتماع مباشرة، انسحابها من اللجنة التنفيذية ـ انتصاراً سياسياً للمنظمة. فالبيان أعلن عدم القبول بأية محاولة لتحقيق أي تسويات سياسية جزئية، وأكد شرعية، ووحدانية، تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني، واقامة السلطة الوطنية الفلسطينية المستقلة على الارض التي يتمّ تحريرها سياسياً، أو عسكرياً، ودعا الى التنسيق الدوري بين الاطراف الثلاثة، وتعهّد العمل لاستصدار قرار من الجمعية العامة للامم المتحدة لمناقشة القضية الفلسطينية بنداً مستقلاً في جدول أعمال دوراتها[٦٠]. وفي ردّ فعلي فوري على البيان، أعلنت الحكومة الاردنية، في اليوم التالي، انها، حتى موعد عقد القمّة العربية السابعة، ستجمّد كل نشاط، أو تحرّك سياسي، اردني يتعلق بمؤتمر جنيف، معتبرة ان ما جاء في البيان الثلاثي يمثّل «قرارات خطرة»، وان تبنّيها من قبل القمّة العربية «سيعني اعفاءه ـ الاردن ـ من كل مسؤولية سياسية وعلاقة مباشرة بالقضية»[٦١].

وظل الخلاف الاردني ـ الفلسطيني محتدماً حتى اليوم الاخير من القمّة العربية، التي عقدت في الرباط، في الفترة بين ٢٦ و٣٠ تشرين الاول (اكتوبر). ففي اجتماعات وزراء الخارجيات، التي سبقت القمّة وأعدّت جدول أعمالها، قدم رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية مشروع قرار يقضي بتأكيد قرار القمّة العربية السادسة باعتبار المنظمة الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، ومسؤولية المنظمة عن مستقبل الارض الفلسطينية المحتلة، وحق الشعب الفلسطيني في اقامة سلطته المستقلة على أي جزء يُحرَّر من أرضه. وحاول بعض الوزراء التغافل عن مشروع القرار، أو رفعه الى القمة دون اتخاذ موقف بشأنه، أو تعديله، ممّا دفع بفاروق القدومي الى التهديد بالانسحاب من الاجتماعات؛ الاّ ان الوزراء وافقوا، بالاجماع، باستثناء رئيس الوفد الاردني الذي سجّل تحفّظه منه، على مشروع القرار الذي تبنّته القمّة فيما بعد[٦٢].

وفي القمة ذاتها، سعى الملك حسين الى استصدار قرار باعتبار الاردن ممثلاً للفلسطينيين المقيمين فيه، وأعلن انه، في حال اعتراف المؤتمر بالمنظمة ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، فانه، أي الملك، سينسحب من الاشتراك في مؤتمر جنيف، ومن كل عمل، أو نشاط، دبلوماسي، أو دولي، دخل فيه، جرّاء قبوله بقراري مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨ وكل ما يترتّب عليهما من واجبات ومسؤوليات؛ وتعهّد ان يترك الاردن الخيار لابناء الضفة، بعد تحريرها، ليقرّروا مصيرهم بحرية، وتحت اشراف دولي. واعتبر عرفات، في كلمته التي أعقبت كلمة العاهل الاردني، ان مهمّة المؤتمر ليست اعادة النظر في قرارات القمة السابقة، بل مناقشة ما تمّ انجازه منها، وتطويره. وأشار الى ان الجامعة العربية لم تعترف، في يوم ما، بضمّ الضفة الفلسطينية الى الاردن. وشكّل المؤتمر لجنة من رؤساء مصر وسوريا والجزائر وملكي السعودية والمغرب لايجاد صيغة توفّق بين موقفي